

۱۹۰۵



کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب	(مجموعه) از جلد ۱ تا ۱۰
موضوع	خطی (خطی)
جلد	۸۹
آقای	سید محمد صادق طاهری به کتابخانه مجلس شورای ملی
شماره ثبت کتاب	۵۷۹۵
تاریخ	۱۳۰۲

خطی اهدائی
کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
۸۹

۱
۲
۳
۴
۵
۶
۷
۸
۹
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷
۱۸
۱۹
۲۰
۲۱
۲۲
۲۳
۲۴
۲۵
۲۶
۲۷
۲۸
۲۹
۳۰

بسم الله الرحمن الرحيم
این کتاب معاملات مصابیح
اعلیٰ مقامه
و کمال افتخار
امروز مفت روز است که از
وقت بهر آمده ام عالم متقل بدست
از ترک جان است امیدوارم خداوند
برکت خود را بر ما ببارد
و عقیقتش با حسن است فرمایم
امید من جز خداوند نعم و رحمة و آل محمد
است



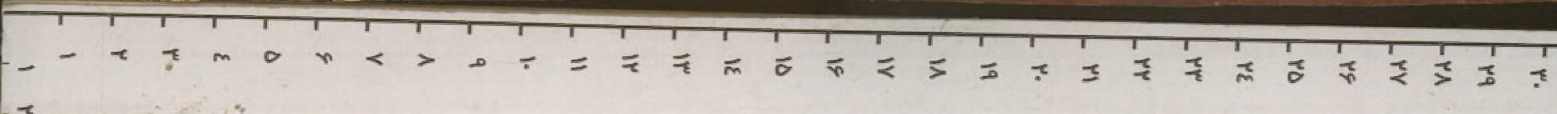
کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب	(محمود) در هندوستان - رتبه
مؤلف	جلد (۸۹) از کتب (خطی) اهدائی
شماره ثبت کتاب	۹۵۷۹۵
	۴۴۹۴

خطی اهدائی
کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
۸۹

۱۹۰۵



دارایی
۹۵ - ۸۹



على ما ذكره ابن السني في اصل المتن كونه الامشاب وتحت فلا يتكلم في اتمامه وروى جواز بيع
 عليه والمدينة والانتفاع بها بعد بيعها فحق في تلك الطريقة والبلد والمدينة كذا كتب
 ابن ابي ابيان في حكايا من اهل البيت في شئ اذ الحكم في بيع الجنس دون الطاهر
مصر صريح مروي في البيع في الكافة والقفية والتبذير عدة اخبار متفرقة في كتب
 احمد بن يحيى الاثري واهل البيت محمد بن خالد البرقي والحماني بن سعيد بطريق من طريق
 ابن ابي ابيان ابن عثمان بن ابي بصير ومحمد بن مسلم عندهم ان عن النبي صلى الله عليه واله
 سمعت وان لا بأس في بيع كلب الصيد وطاهر من الفول بخاروه او لم ينفوا له بخاروه
 الخ في كتاب بيع واعلم ان اجازة زانية وشم الكلب سمحت الاكل للصيد وكل الصدوق
 في المنع من ابي بصير عنده السان ابو الزانية وشم الكلب الذي ليس للكل صيد سمحت
 وقال ابن ابي عمير في بيع كلبهم وشمه ولبسه وكنه عند آل الرسول اجمعين كذا
 من الامتناع للفقهاء كحكم الامام في السباع والطيور والسمك والذئب والتمار والديس
 وطاهره يخرج بيع الكلب معلوم وان كان كلب صيد وقال ابن ابي عمير لا بأس ببيع الكلب
 الصائد والمارس والماشية والزروع وقال الاثري في كلبه على الصيد ومارس الكلاب
 وسائر المزرع واقترافه اثنان ولا ياكل لحم السباع وليس من لا يعرف ما يبيع
 في طعمه او مشرب له او غيره من المسلمين قوله وان كان كلب الكلب ياكل لحم الكلاب
 اكاره من الماشية والزروع فترقية كلامه الاول مطلق ليشتمل على كلب الصيد وشم الكلب
 في قوله

الكل

كل بيع الكلاب للاربعه فان لم يبي كلابه من الاضال النماء في هذا فاطم وغزال الكلاب
 والطناب كونه من ارض الكفرة وقال المفيد في القفية وشم الكلب اثم الا ما كان يملك
 من الصيد فانه لا بأس ببيعه وكل غنم وقال الشيخ في النهاية في الماشية في الكلب سمحت
 الا ما كان يملك من الصيد فانه لا بأس ببيعه وشمه واكل غنمه والتكبير وقال
 في المتاجر ولا يجوز بيع شئ من الكلاب للكلب الصيد فانه لا بأس ببيعه والانتفاع
 بشئ من صيده بالسرقة وهو قبيح من ان مراده بالسرقة هناك مطلق للكلب
 الصيد وقال في الخلاف يجوز بيع كلاب الصيد ويحب بيع قاتلها فتمت اذا كانت مملوكة
 ولا يجوز بيع غيره المملوك محال في استدلال بما عرفت وقال يجوز اجارة كلب الصيد
 لان كل من قال يجوز بيعه جازا اجارته وكل خلاف في المشايخ من العامة
 وقال في كتاب الاجارة تصح اجارة كلب الصيد للصيد وحفظ الماشية والزروع
 لانه لا مانع منه والان بيع هذه الكلاب يجوز عندنا وما عرفت ببيعه مع اجارته بلا
 خلاف ثم فصل الخلاف في اجارة الكلاب المذكورة في العامة وهذا الكلام لا يخلو
 عن اضطراب اذ مقتضى صدره جواز اجارة كلب الصيد للماشية والذئب دون غيره
 وهو المناسب لما ذكره في البيع وظاهره ان لا مانع من هذه الكلاب من جواز كلب الماشية
 والزروع ان لم يكن كلب صيد والظاهر ان في الكلام الاول زيادة ونقصا في ظاهر البيع
 وقال في المبسوط الكلاب من ارض الكفرة لا يجوز بيعه بحال ولا في كونه في كونه

والكلب

جميعه ما كان مملوكا للصيد وروى ان الكلب الماشية والكلاب مثل ذلك ما عرفت في كتابه
 ولا الانتفاع به ولا يجوز بيعه من اجارته لان هذا لا يفرق بينهما وقال في كتاب الاجارة
 اجارة كلب الصيد وحواشي الزروع والماشية صحيحة لانه لا مانع من ذلك ولا مانع من
 الكلاب وما عرفت ببيعه مع اجارته وحواشي العلامة وخبره في البيع في كتاب الاجارة
 من المبسوط القول يجوز كلب بيع الزروع والماشية والكلاب وطاهره في ذلك وانه
 ما عرفت وقال سلاطون المراسم كرم بيع الكلاب الا ان يسلو في كلب الماشية والزروع
 وكتب اليه القول يجوز بيع كلب الكلاب معاجلة وبيع كلب الماشية ولم اجد ذلك
 والظاهر ان المراد بالسلو في كلب مطلق للكلب فان تجوز بيع كلب الماشية والزروع مع
 كلب الصيد في حقه وقال الشيخ الرباعي يجوز بيع كلب كلب غيره من الكلاب قال في كتاب
 الاجارة في كلبه واذ استأجره غيره كلبه لانه الماشية او الزروع او كلبه
 للصيد كان جائزا لانه لا مانع من بيعه في البيع هذه الكلاب ببيع ما عرفت في كتابه
 معقول ان منعه من الرخصة يجوز بيع كلب الصيد والماشية والزروع والكلاب وطاهره
 جواز بيع كلب الطائر في كلب الكلاب وقال ابن ابي عمير في السراة في الكلاب سمحت
 الا في كلب الصيد وان كان مملوكا او غير مملوك وكل كلب لا بأس
 ببيع اربعة كلاب في شراها واكل منها ما عدا ما حرم من كلبه وقال الشيخ الرباعي لا يجوز
 بيع شئ من الكلاب للكلب للصيد وفي كلب الماشية والزروع والماشية والكلاب ترد

الكلية

والاشية المنع نعم يجوز اجارته وقال في الماشية وكرم الكلب الكلاب على كلب الصيد
 وفي كلب الماشية والزروع والكلاب لان وقال في كلبه في كلبه في كلبه في كلبه
 المقتولة والاشية عند جواز البيع وهو قول الشيخ في كتاب الاجارة من المبسوط وقال
 سلاطون المراسم وقال ابن ابي عمير في البيع ولا يجوز بيع الكلاب للكلب الصيد
 خاصة واجازة الشيخ القفية لارباع كلب الزروع والكلاب الصالحين ما عرفت وقال
 العلامة في النهاية لا يبيع مع الكلب وهو يبيع مع الماشية في كلبه فان سرقنا
 ببيعه فلا يتكلم في بيعه من كلبه وخبره في كلبه في كلبه في كلبه في كلبه في كلبه
 ببيع كلب الماشية والزروع والكلاب لوجود المعاجلة في كلبه في كلبه في كلبه في كلبه
 في مباح بيع الكلاب ان كان محقرا حرم ببيعه عند علمنا ان كلب الصيد في كلبه
 عندنا جواز ببيعه وكل من يبي العامة يحرم ببيعه قال وهو قولنا ان شراها ببيع
 كلب الصيد ببيع كلب الماشية والزروع والكلاب لان مقتضى وهو النفع حاصل منها
 تصح اجارة كلب الصيد وتصح الوصية بالكلب الذي يباع افتناءه وكذا اجارته وقال
 في المراسم يجوز بيع كلب الصيد والزروع والكلاب ويجوز اجارته وفي كتاب الاجارة
 يجوز افتناء شئ من الكلاب ببيع ببيعه وله في نظره في بيعه معاملة مثل كلب الصيد
 والماشية والزروع والكلاب فانه يجوز استيجاره لكونه المنافع لانه يجوز اجارته مما
 استيجاره ولا مانع من ببيعه عندنا وكل من يبيع ببيعه عندنا مما يبيح من الاعيان ببيع اجارته

كتاب الاربعة

فانما في حقيقته في موضع الاول كذا في الاول في حقيقته
 وعلم حراز الكتاب به وقد علمنا من ذلك جماعة من الشيخ والعلامة واستحسانا
 وغيرهم وبنينا على كثرة الروايات وما يدل على ذلك مما جاء في الاصحاح الرابع من كتاب
 نجى العلي من سلب المغنعة فلا يكفل هذا الكتاب به وروى عن النبي صلى الله عليه وآله
 عن القريظين انه خرج من الكلب في اول الكلاب يركب الكلب العقور وفي
 وعالم الاسلام عنده انه خرج من الكلب العقور وهو في فيه وقد روى عنه في
 المستحق انه قال في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب
 والعقب والعارفة والكلب العقور وما كان قبله لكل احد لا يملك وما لا يملك فلا يبيع
 يبيع وما كان في حقيقته في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب
 فكذا في حقيقته في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب
 وبه قال في حقيقته في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب
 عن النبي صلى الله عليه وآله في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب
 ان النبي صلى الله عليه وآله في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب
 وتوقف العلامة في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب
 في التوقف دون غيره وقد روى عن النبي صلى الله عليه وآله في حراز الكتاب في حراز الكتاب
 بوجه لا يملك في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب
 الاول

كتاب العشرة

في الحراز

الافراد من تركه والصحيح هو الاول من يدل عليه الابعاد المتوالت في الشيخ في الحلقف العلامة في
 النبي والذكر وفي الحقيقة في الاصحاح والاشهاد في الدروس للسائل والشيخ في باب
 الذبائح والاطعمة في الصحيح عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله في حراز الكتاب
 عن النبي صلى الله عليه وآله في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب
 في الاصل الباب الاول من الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب
 من حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب
 من حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب
 عنه وفي حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب
 الذي لا يصيد فقال سحت واما الصيد فلا بأس به ما رواه القاضي نعمان المصري في
 وعالم الاسلام في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب
 ما رواه النبي صلى الله عليه وآله في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب
 النبي صلى الله عليه وآله في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب
 امر بقول الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب
 بقول الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب
 اصحح العلامة في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب
 يقتضي حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب

في الحراز

وكتب ان التعديل في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب
 الشيخ في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب
 في الاصطلاح في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب
 بالاسوة لا حقا في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب
 عنه فقد روى عن النبي صلى الله عليه وآله في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب
 الصيد ليس الاكل الذي يصطاد به ويحل صيده وكلما جاز الاصطلاح بالاسوة فلا
 يغيره في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب
 ما رواه وان كان غيره اكثر وتخصيص كلب الصيد بالاسوة في حراز الكتاب في حراز الكتاب
 من حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب
 يتوهم فيه للاضطلاع في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب
 عن النبي صلى الله عليه وآله في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب
 البيع لا يبيع الدية وجوزة اذ قد ثبتت الدية ولا يجوز البيع كماله في حراز الكتاب
 ويجوز كونه في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب
 في المغنعة يحرم عن الكلب الاسود يعني بالاسوة كلب الصيد لان مملوك قربة يابن
 اكثر كلاما بامانة ففسد الكلب الهما وبه التفسير في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب
 ذلك ما تقدم من كلام الشيخ وسلاسله في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب
 ان الطالب

ان الطالب استمر في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب
 بالاسوة البعير في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب
 عن النبي صلى الله عليه وآله في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب
 ولا ريب ان رسول الله صلى الله عليه وآله في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب
 ولست في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب
 الكلب الاسود البعير لا يباع في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب
 وان حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب
 وعدم للملك يحرم حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب
 بكل قبضه اذ لم يكن الكلب الاسود ملك لم يكن كلب صيد فلا يباع ولا الاجار الدلالة
 على حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب
 الاسود الا ان ذلك ما رواه النبي صلى الله عليه وآله في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب
 وقد علمنا من حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب
 من حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب
 والادراج في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب
 العامة في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب
 كلب كذا ما رواه النبي صلى الله عليه وآله في حراز الكتاب في حراز الكتاب في حراز الكتاب

في حراز الكتاب

العلم العام وهو في غير من العلم والقدرة والاستقامة فاقوا فيها الباعث الذي هو من نفسه
 اذا استقرت ان يبيع او يستفاد في صورة البيع والبيع فيها باقية في كل احوال
 بجانته والتمتع
 وروى الكوفي في باب بيع المثلثة بالبيع والتمتع في
 كتاب الصبي الذي يبيع عن ابلي في البيع قال سمعت ابا عبد الله يقول اذا اخطأ الذك
 والمثلية بعد من يستحق المثلثة واما كل مثله في الحسن بابر اسمن بان اسم عن ابي عبد الله
 انه من اجل ان كان له من نفسه وبقدر كان يدرك الذك فباعه فله وبعيل المثلثة فاما
 المثلثة والذك اخطأ ليعتد به قال يبيع من يستحق المثلثة واما كل مثله فانه لا بأس
 به وتمام الترخيص الامتد بجانته الرواية فان الكوفي يعتقد ان بيعه بغيره
 غير محذور في البيع او رد بهما من دون تعرض المتبادل او قدس كما هو ادعاء في المثلثة
 وفي الطريق في بيع المثلثة والاصحاب الامتد بجانته من يبيع عن ابلي في الحكم واما في البيع
 وحقه واما في ضمان وروى عن ابن جعفر في كتابه في بيعه من يبيع بان جعفر قال سألته
 عن رجل كان له غنم وكان يبيعها من جلودها الذك من المثلثة فاحتلقت فباعها
 الذك من المثلثة من يبيع له يبيع قال يبيع من يستحق المثلثة والابن في ذلك
 الشيخ في النهاية واذ اخطأ العلم الذك بالمثلية ولم يكن هناك طريق الاثنية من العلم
 يحل الكل في بيعه ببيع من يستحق المثلثة وقارن الذك في المثلثة واذ اخطأ
 العلم الذك بالمثلية ولم يكن يبيعه لم يكن كل شيء منه وقد قيل انه يجوز بيعه من يستحق

العلم العام وهو في غير من العلم والقدرة والاستقامة فاقوا فيها الباعث الذي هو من نفسه
 اذا استقرت ان يبيع او يستفاد في صورة البيع والبيع فيها باقية في كل احوال
 بجانته والتمتع
 وروى الكوفي في باب بيع المثلثة بالبيع والتمتع في
 كتاب الصبي الذي يبيع عن ابلي في البيع قال سمعت ابا عبد الله يقول اذا اخطأ الذك
 والمثلية بعد من يستحق المثلثة واما كل مثله في الحسن بابر اسمن بان اسم عن ابي عبد الله
 انه من اجل ان كان له من نفسه وبقدر كان يدرك الذك فباعه فله وبعيل المثلثة فاما
 المثلثة والذك اخطأ ليعتد به قال يبيع من يستحق المثلثة واما كل مثله فانه لا بأس
 به وتمام الترخيص الامتد بجانته الرواية فان الكوفي يعتقد ان بيعه بغيره
 غير محذور في البيع او رد بهما من دون تعرض المتبادل او قدس كما هو ادعاء في المثلثة
 وفي الطريق في بيع المثلثة والاصحاب الامتد بجانته من يبيع عن ابلي في الحكم واما في البيع
 وحقه واما في ضمان وروى عن ابن جعفر في كتابه في بيعه من يبيع بان جعفر قال سألته
 عن رجل كان له غنم وكان يبيعها من جلودها الذك من المثلثة فاحتلقت فباعها
 الذك من المثلثة من يبيع له يبيع قال يبيع من يستحق المثلثة والابن في ذلك
 الشيخ في النهاية واذ اخطأ العلم الذك بالمثلية ولم يكن هناك طريق الاثنية من العلم
 يحل الكل في بيعه ببيع من يستحق المثلثة وقارن الذك في المثلثة واذ اخطأ
 العلم الذك بالمثلية ولم يكن يبيعه لم يكن كل شيء منه وقد قيل انه يجوز بيعه من يستحق

حاشية المثلثة

المثلية والاصطلاح يبيعه وقال ابن مرة في الوسيلة وان اخطأ المثلثة لم يملكه ولم
 يبيعه لم يملك يبيع من يستحق المثلثة قال ابن ادریس استمر اذا اخطأ المثلثة لم يملك المثلثة و
 لم يكن هناك طريق الاثنية في بيعه لم يملك كل شيء منه ولا يجوز بيعه ولا الانتفاع به وقد روي انه
 يبيع من يستحق المثلثة والاصطلاح يبيعه المثلثة والاصطلاح يبيعه المثلثة والاصطلاح يبيعه المثلثة
 من جهة لان الاصطلاح قال ان الله اذ هو من شياهم غنمه وقال في البيع واذ اخطأ
 المثلثة بالتمتع من يبيع من يبيع المثلثة يبيعه من يبيع من يبيع المثلثة من
 لم يبيعها كان مستحلاً تصد ببيع الذك في بيعه المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة
 مع تصد الذك وقال في الساق والاصطلاح الذك بالمثلية اجتناباً وفي رواية اخرى يبيع من
 يستحق المثلثة وقال ابن ادریس في كتاب الرمز وعليها اي في رواية اخرى يبيع من يستحق
 والاصطلاح يبيعه المثلثة وهو اجتناباً للمثلثة والاصطلاح يبيعه المثلثة والاصطلاح يبيعه المثلثة
 المختلف بمقتضى الخلاف في المثلثة والاصطلاح يبيعه المثلثة والاصطلاح يبيعه المثلثة
 ذلك في الحقيقة ليس بواجب استيفاء مال الكاذب فانه كان سبباً قال في جواب
 عن قول ابن ادریس ما قلناه من ان ليس بيننا محققاً بل على علمه اسم البيع المشابهة
 له في ذلك قال في حاشية من سئل عن بيعه في بيع المثلثة وما ذكره في بيعه
 صورة كذا من اركان التبادل في العلم والادلة في استيفاء القول بالكون في البيع
 الشيخ في الحقيقة ليس على ما ينبغي فانه قد مر ان ابن ادریس في البيع والاصطلاح

المثلية والاصطلاح يبيعه وقال ابن مرة في الوسيلة وان اخطأ المثلثة لم يملكه ولم
 يبيعه لم يملك يبيع من يستحق المثلثة قال ابن ادریس استمر اذا اخطأ المثلثة لم يملك المثلثة و
 لم يكن هناك طريق الاثنية في بيعه لم يملك كل شيء منه ولا يجوز بيعه ولا الانتفاع به وقد روي انه
 يبيع من يستحق المثلثة والاصطلاح يبيعه المثلثة والاصطلاح يبيعه المثلثة والاصطلاح يبيعه المثلثة
 من جهة لان الاصطلاح قال ان الله اذ هو من شياهم غنمه وقال في البيع واذ اخطأ
 المثلثة بالتمتع من يبيع من يبيع المثلثة يبيعه من يبيع من يبيع المثلثة من
 لم يبيعها كان مستحلاً تصد ببيع الذك في بيعه المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة
 مع تصد الذك وقال في الساق والاصطلاح الذك بالمثلية اجتناباً وفي رواية اخرى يبيع من
 يستحق المثلثة وقال ابن ادریس في كتاب الرمز وعليها اي في رواية اخرى يبيع من يستحق
 والاصطلاح يبيعه المثلثة وهو اجتناباً للمثلثة والاصطلاح يبيعه المثلثة والاصطلاح يبيعه المثلثة
 المختلف بمقتضى الخلاف في المثلثة والاصطلاح يبيعه المثلثة والاصطلاح يبيعه المثلثة
 ذلك في الحقيقة ليس بواجب استيفاء مال الكاذب فانه كان سبباً قال في جواب
 عن قول ابن ادریس ما قلناه من ان ليس بيننا محققاً بل على علمه اسم البيع المشابهة
 له في ذلك قال في حاشية من سئل عن بيعه في بيع المثلثة وما ذكره في بيعه
 صورة كذا من اركان التبادل في العلم والادلة في استيفاء القول بالكون في البيع
 الشيخ في الحقيقة ليس على ما ينبغي فانه قد مر ان ابن ادریس في البيع والاصطلاح

اصحاب

بالقياس الى القدرة لكن المستفاد من الضم هو ان الولاية من قبل الحاكم لها اولاد من غير
 لها الترخيم ايضا حيث انها لا يحرم اخذ اكثر من الزاد وحقه فلا يتصور فرض التولية
 مع الامم من قدام ولا يمكن من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لان القدرة عليه شرعا
 الا ان يعم ان جعله احدية اهمه نظر الى ان من تلك الولاية او حيل اطلاق المنع من التولية
 على ما اذا استمر في حرم كل ما هو مخالف لغيره من ذلك في حقيقة داود والبرزى اجابوا على
 لعل ابن الحسين ما قال كنت بالكون في مقدم الوعد الله الحكيم فانه قلت لعل
 هناك لو طحت داود وابن علي او علي بن داود فقلت في معنى هذه الروايات فقال كانت
 لا فعل قال فان قلت ان من لم يفتقر قلت فاحسب معنى الامانة ان اطعموا اجر
 والتمه لا يفتقر اعطية الطلاق والعقاق والابلاان المعاطة ان لا اطعم احد ولا اجر ولا
 عدل قال فاني قلت جعلت هناك اني فكرت من انما كنت على قطعت تلك
 انما متفق وكرهت ذلك مخافة ان اجر او اطعم ولا ان لا امره في طاعة ولا في معارضة
 وعلى ان قلت اعدا او جرت على احد وان لم يعدل قال فكيف قلت قال فاجدت
 الا انما فرغ من راسه الى انما فقال تناول بالتمه اليس عليك من ذلك او يدعي عن الامم
 على انما لا يخفى على ذلك ثم ثبت عليه الوجوب من باب التقدمة مع التخلي بالامر بالمعروف
 والنهي عن المنكر وفي خبر كذا انما امره بغيره من غير استعانة في اعماله سلطان فلما كان في
 انما كان بكتبته اليه ذكر انما في خلافه على خلقه وان سلطان يقول انما راى على

الامر

ولست فذلك انما ذكرت الامر بالسلطان للمعروف والنهي عن المنكر انما كان
 وذاكرت من الخوف على نفسك فان كنت قد انك اذا وليت قلت فقلت بما امر
 امر الله ثم بعد ذلك انما كنت وليا لك واما انما كان فاذن الله اليك انما كنت
 فقراره الممنوع حتى تكون واحدا منهم كان زادا والا فلا ولا امره بالامر من الولاية
 له المفضل مطاوعا وان لم يكن من غير الامر بالمعروف والنهي عن المنكر انما كان الامر كله
 على وجه فانه يجوز مع الذكره تقيته لا لادما ولا تقيته فيها بالاطاع والصحيح انما جعلت التقية
 ليحرم بها الامر ما لا يقع له من غير انما انما انما في الحكم لعل وان الحكم لا يلحق به
 فلا فالتسليم حيث تقي التقية تقيته لا لاطلاق وتقيته نظروا عند الذكره المسوغ للدخول في
 والولاية انما دخل باؤمر من غير الحرامات هو الجائز والاضطرار بحيث لا يكون معه التقى
 مع دون المشقة لا تخير حادثة لانه لا يجوز من لفظ الامر لغة وعرفا ولا تقي امكن
 التقى من الامم من غير مشقة وجب احسب انما تحقق القدرة على الترك وانما على
 المرحى كمال الاضطرار وفي خبر ما تقول في اعمال هو الا قال ان كنت لا بد فاحل
 فاق اموال التقية وتقيته ذلك الخبر المقدم حيث لم يخص فيه لسان الدخول في
 اعمال كمالا مع انما امره على نفسه الا انما امره من غير ما يجب عليه وليس الا عدم
 لمجوده ورجبه الا انما امره لا يجوز من غير شرط ولا يجوز من غير الامم التقية بل من التولية
 وانما انما حيث انما فاحل عدم القدرة على التقى وجوز الاول وفي الخبر

النص

اليس وفيه حكم في المسالك حمل الصايفه الا انما انما في النفس او المال او العرض عليه
 او على لحي المؤمنين على وجه لا ينبغي تحريمه عادة وان لم يبلغ حد الجوارح من غير فرق فذلك
 على التولية وغيره من الحرامات ومعنى ذلك جواز الاضطرار في الحرامات المشقة كما
 الضرب والاطعام وقطع الاطراف ونسب الاموال مع القدرة على التقى فيما لا يمكن
 في تركها وهذا ما يقطع بفساده في الذي يقتضيه النظر انه متى انما المخالفة لامر الحاكم من
 غير ضرر فيمن المخالفة وما يجر فعل ما يجره به ولو كان ضررا سيرا وان لم يكن الا
 بغير ضرر فان كان عليه وجب تحريمه في غير كمالا وقطع الاطراف او ما
 بغيره في ذلك كالحرم للمال عدم وجوب التحريم في الاضطرار مع الضرر المطلوب
 منه على الدفع من نفسه فيجب الدفع عنه في التولية ويجوز تحريمه على ما اذا لم يكن من
 من مقتضيات الفصل مقدور له كمالا واذ كان من الولاية ثم امر بالمعروف او امر به من غير
 تولية مقدور وجب عليه التحريم كمالا مختارا في قبول الولاية لان القدرة
 على السب يقتضي القدرة على السب وينبغي ان يولى في احوال الطلقة ان يحكمه في احوال
 الحق واما راحة الضعيف والمحتاج وقضاء حاجات المؤمنين وقضائهم فذلك امرهم
 والذين يخدمهم بالملكه في الحديث الروي عن الصادق عليه السلام في قضاء
 حاجات الامم وفيه فان وليت شيئا من اعمالهم فامس الا انما كان فاحل له راحة
 والتمه ورا ذلك وفيه ايا رمل منكم قوله لا بد منهم على ما في سواي بينكم منكم

قوله

قد لولا انما منكم كذاب فان فعل ذلك وكان قد كرهه على الولاية او رخصها
 ليكن لها والشيعة ومروا الذي الكاذب انما اوليا الله الذين نور الله لهم البرهان
 كما ورد في الحديث وفيه اولئك المؤمنون حقا اولئك امناء الله في ارضه اولئك
 نور الله في رجبته يوم القيامة تزيينهم لاهل السموات كما تزيين الله لك البرية
 لاهل الارض كما يحرم التمسك بحال الظلم كذلك تحرم مؤمنهم من الظلم
 والمعتد المستقيمة منها الحسن ان امران الظلمة يوم القيامة سدا في من نار
 حتى يكل الله من العباد والمستغفروا منها ثم احبوا الظالمين ولو جاءهم بياض في نفسه
 كالحيلة والديار وسدوا بكمارة المسجد كما في الصحيح وفي الخبر لا ومن علق سرقا
 بالي يري سلطان جازي الله ذلك لوسط يوم القيامة فبايضا من راسلطة الله
 عليه في نار جهنم وقد رواه الشيخ بسند معتبر عن الكاظم عليه السلام في صفوان الجعفي
 الكوا جازي من الرشد في طريق الحق مخلصا من ذلك لا يفتك مع خب القاء هم وان
 من احب نقاء هم ضررهم من كان منهم فقد رده النار ولكن المشهور في الخبر من
 اعانهم فيما يحرم في نفسه فاحسب وان اعانهم في كمال الامر من جباله فيما يجره من
 في نفسه غير محرم وهذا التفصيل ان الحق عليه جامع والافاقية التحريم مطلق للاستقامة
 الضم في المعنى اعانهم في المباح بطريق عدم الامم مع اعتبار رسة ما قد فيها
 الاعتبار فان اعانهم في المباحات يقتضي الاعانهم في الحرامات كما يشير اليه في الخبر

الصحیح کتب الحکام فقال لا بأس بالمرتب ما لم يحصل الجمع به بين الملاقاة والبراءة
 والجمع الفصل واما فيه الحكم بالبراءة الاكثر اذ هو الموقوف لان معنى البراءة في الروايات
 اعم من المعنى المصطلح عليه في البراءة مع التمسك بالبراءة مع الموقوف على البراءة معاً
 فيه وبين الصحیح لا بأس بالبراءة التي تفرع عن البراءة في كثير من النسخة القريب
 احدى يدري ما هي الاخرى وفي الخبر لا بأس بكسب البراءة اذا قالت صدق ذلك لان لا
 جالس فيه كما هو المعروف ومنها عليه كمال النص والوارد من اهل الفسحة او على استماع الرجال
 من رواه ان قد توجب له المستحق من النص لان المنع من موافقة ذلك الامر في حصة
 ويشعر به الصلافة التعليلات الواردة فيها حتى في بيع الرقيق فلو احتج بالبيع في ما هو عرف
 ديناً لم يكره ذلك وما فيه حصة ومجانبة اذ لا اوجه فيه قراب الفعل وفي الخبر ان النبي
 صلى الله عليه وسلم فعل في امره اوجه الفزاد فيه في امر النبي ان كانت لتعريفه فلا بأس به
 وفي افرام طلال الناس بغيره لتعريفه بغيره فلا بأس بكسب الماشقة والمفادية والاشقة
 الجارية والاحتقان للاصل النص الا انه ينبغي ان لا يشتم ولا يشتمل في ما هو عرف
 واحض في حصة الزوج كماله في الصحیح الماشقة ان لا يخلى الوجه والاشقة في ما هو عرف
 وان لا يخلى الشراء في امره ولا بأس بغير الشراء في الصوف وبغير شعر النساء كسفر العز
 للنصوص وفي بعضها ان كان صديقاً فلا بأس به وان كان غريباً فلا فيه من المراسمة و
 المصاهرة فيه ثمارة لما ورد من نص الواسطة والموصلة وهو ذلك في الزاد والهادي

صالح

ليكره كسب الاكثية الحارم المقتضى بعدم المسالات بالعدم الوقوف بالجمعة
 وعدم التذبذب الى الاحتمال وكذا كسب العيصان والامانة ما لم يجرى فيه نصته يد لما ذكره في الخبر
 العمل بالبراءة لم تجد زنت وان لم يجرى سبق وينبغي تعقيد بغيره الى اما الاول فليكره
 له التعريف فيه بل لا يجب ويكره معاملة السفلة فان اسفلة لا تقول في خبره
 بالبراءة عن الامانة الى ما قال ولا ما قيل له ومعاملة الحمار فان حصة الحمار لا يكره فيها
 وفي الخبر ان كرم من اقبل عليه الرزق فانه اجلب للرزق وشارة الذهبين الا ان يكون
 تجارة حاضرة ومما طرح في حديث في خبره ومعاملة وفي خبره بذكر في فم النيران الى
 المرفق فيه ذلك من طلب العجوة من لم يكن فكان ومما طرأ الاكرام ولا نهم من بائع
 كسب الله عنهم العطا وذوي الحمايات في ابدانهم لانهم لم ينجحوا وقد ورد بذلك في
 النص من التعليل فيما يكره لا يجوز الاحتكاك مع افطار الناس كماله في الحصة
 بالاجماع لان فيه اعانة على خلاف النفس المحترمة ويجوز مع السعة او وجود رزق يستغنى
 به عن بائع او باذل بالاجماع والنصوص منها الحسن فان كان في المصططام او يبيع غيره
 فلا بأس ان يلقى بسنة الفضل في بيع الاصل والغير الى ما في حد الاصل او عدم البايع
 والبادل بحيث يستغنى بها قبل وكما روي في الامور التي ليس لها طهر من امر الله
 الحسن ان كان الطاعة كثيرة البيع الناس فلا بأس وان كان قليلاً لا يبيع الناس فانه يكره
 ان يكره الطعام ويترك الناس ليس لهم طعام قبل بائع في غير النصوص منها الصحیح ما يكره

صالح

ان يكره القريب منه كالتالي رزق والمكره ملعون وفي المرفق والحق لا يكره الطعام
 الا حاطي ومنها لان يلقي الله العبد رفاً احب الى من ان يلقاه قد اكره الطعام في حين
 يوم لا ولا نية ثبت لا امام او الحكم الاجبار على البيع كما سياتي وذلك يستلزم ترميم الحسن
 والاصل وعدم تعلق الناس على الامور المرفوعة بالبيع والاتفاق على ثبوت الاجبار
 وان كره الاحتكاك والبراءة في المرفق لا ينافي في الترميم من امره في المعنى المعروف فثبت
 كونه حقيقة شرعية وفيه ان الاحتكاك بالبراءة حصة النص هي ان يكره الطعام مع احتكاك
 اهل البلد اليه وتعد البايع والباذل في الحسن كماله ان يشترى طعاماً في المصططام
 فيكره فان كان في المصططام او يبيع غيره فلا بأس ان يلقى بسنة الفضل وفي الصحیح
 ان كان ذلك اى الحكم منه رزق في رزق يقال له حكمه ان كان رزقاً وكان اذ دخل الطعام
 المديونية اشتراه طرفة النبي عليه وقال يا حكيم ابن عمر ما يكره ان يكره والحق في
 الاخطار مع ذلك قريب جداً لعدم اتفاق كماله في النص المذكور غالباً ولا يرفع الخوف منه
 كماله ولا لا ربح البيع لا يستلزم ترميم الحسن مطلقاً بل يكره مع امر الامام على ان لا يرفع الا لا يرفع
 فلو لم يرفع لم يكره الحسن والمجبب الاخراج الى القول بجواز الاحتكاك وذلك على ما في النسخة
 في خبره ولا خلاف في الاحتكاك كماله في التمسك بالبراءة الموقوف على النص لان البيع عند الاصل
 الاحتكاك في الحسن مطلقاً وقيل بل مطلقاً في العلة ثلثة ايام وفي اخبره بغيره في
 للخبر كماله في اخبره بغيره ثلثة ايام وفي البلاء ثلثة ايام وما روي في الاربعين

ن

يوم اذ اخبره صاحب ملعون ما روي في العشرة في ثلثة ايام صاحب ملعون ومن علة
 الجمع فما روي في العدة المرفوعة وبما روي في العدة بالبراءة لان الظاهر من جواز الاحتكاك
 قبل مضي العدة فاما ان يقيد اخبار الجمع بما روي في الاحتكاك بالبراءة في ثلثة ايام
 وترجع النسخة مطابقة للاصل في العدم الباقى وليس الاحتكاك بالبراءة في ثلثة ايام في خبره والحق
 والبراءة في الحسن في المرفق رزق الصدوق في الرواية الزيت ويدل عليه حسن
 عن الزيت فقال ان كان منه غير كماله فلا بأس بما سلكه والحق في المبسوط والمجمع والمفيد
 الاطعمة والكلبي الغلات والكل من علة القول بالبراءة اذ ليس فيه مرجعية كماله في
 يحتاج اليه الناس مطلقاً كماله في المرفق فحمل على الغالب المرفق في بيع الاقصاد في
 موضع النص اذ الوفاق ان قلنا بجواز الاحتكاك بالاصل في غير ما خرج بالبراءة ولا
 احتكاك فيما يحتاج اليه العدة لنفسه وعائلته او لغيره بل ولا يكره الاحتكاك بالبراءة
 عن النبي لثمة قبل ولا في الاشارة الى الحسن الباقى وهو يوجب لكل يشترى اخرج الطعام
 وبعده وان رزق مع الناس يوم لا يبيع كماله في النص في خبره قال في العدة بالبراءة
 و قد روي في خبره بالبراءة كماله في طعام قال قلت عنه ما يكفيك من ثلثة ايام
 اخرج وبعده قال قلت له وليس بالبراءة طعام قال بعه طعاماً قال مع الناس
 يوم وقال اجعل ثقت عيالي لثمة خبزاً وصدقة خبزاً فان الله يعلم اني اذ بان
 اطعمهم كخطة في وجهها وان احب ان ياتي الله قد احسنت تقدير المعيشة ويكره

فقد تركت دونهما كذا كذا...
 ذلك كون المال ملكا للبايع...
 فيه ذلك العبد...
 مال البيع...
 قبل البيع...
 محاربه الامارات...
 وتفتي الولاية...
 الملك...
 كسبه العبد...
 يفتي...
 المسافة...
 له الجاهل...
 حاصل...
 اهل...
 العبد...
 عبد...
 عبد...

فقد تركت دونهما كذا كذا...
 ذلك كون المال ملكا للبايع...
 فيه ذلك العبد...
 مال البيع...
 قبل البيع...
 محاربه الامارات...
 وتفتي الولاية...
 الملك...
 كسبه العبد...
 يفتي...
 المسافة...
 له الجاهل...
 حاصل...
 اهل...
 العبد...
 عبد...
 عبد...

نصف
 المصاحف
 مصباح

وقال...
 قال...
 قد...
 فقال...
 و...
 سأل...
 ذلك...
 فاعطى...
 الا...
 فاعطى...
 حدث...
 في...
 المسافات...
 ثانيا...
 الم...

ال...
 الم...
 و...
 لم...
 ال...
 ليست...
 في...
 لا...
 ال...
 الم...
 لفظ...
 ثم...
 الفعل...
 ثم...
 ثانيا...
 الا...

فترى بين من منى حتى يخرج منها زواجره من قبل الف امرأة من العنصرين كما امره في قوله
 من زواجره من منى وكان ذلك من قبل الف امرأة من العنصرين كما امره في قوله
 نهارا من منى حتى يخرج منها زواجره من قبل الف امرأة من العنصرين كما امره في قوله
 على ان يوتجهم بالفتوة من منى حتى يخرج منها زواجره من قبل الف امرأة من العنصرين كما امره في قوله
 لعنة في الدنيا والاخرة وحرم الله تعالى النظر الى وجهها ورجلها وان احب حب النساء
 من اهل البيت او من اهل البيت الا انها كانت من منى حتى يخرج منها زواجره من قبل الف امرأة من العنصرين كما امره في قوله
 ما احب من دنياكم النساء والطيب ومن عتق منكم فاني قد اوفيتكم الله ما كنتم تنتمون
 النساء الا ان احب النساء والطيب ومن عتق منكم فاني قد اوفيتكم الله ما كنتم تنتمون
 في هذا الحديث اذا ذكرنا حب النساء فانه ما روي في حكاية ذلك بطريقه من رواية الطبري
 من طريق احمد بن محمد بن حنبل قال قال رسول الله ما رايتم من خبيثات العرب ومنه ما رايتم
 العقل اسب لغيره منكم منكم وما روي في الصدوق في الكفيل من عبد الله بن عثمان بن
 قال قال رسول الله ما رايتم من خبيثات العرب ومنه ما رايتم من خبيثات العرب
 الزم حب النساء وحب الطعام وحب الراحة ومع الاصح ابن بانه قال قال رسول الله
 الف من منى حتى يخرج منها زواجره من قبل الف امرأة من العنصرين كما امره في قوله
 والدم من منى حتى يخرج منها زواجره من قبل الف امرأة من العنصرين كما امره في قوله
 وحب النساء والدم من منى حتى يخرج منها زواجره من قبل الف امرأة من العنصرين كما امره في قوله

المن

المن الذي خذوا ربيم الطبيب كبر الداء الف فانه من منى حتى يخرج منها زواجره من قبل الف امرأة من العنصرين كما امره في قوله
 على كبر الداء الف فانه من منى حتى يخرج منها زواجره من قبل الف امرأة من العنصرين كما امره في قوله
 او المن من منى حتى يخرج منها زواجره من قبل الف امرأة من العنصرين كما امره في قوله
 كلام المن من منى حتى يخرج منها زواجره من قبل الف امرأة من العنصرين كما امره في قوله
 الزم حب النساء والطيب ومن عتق منكم فاني قد اوفيتكم الله ما كنتم تنتمون
 البساي حتى تفتت وزعت البساي من اهل البيت ما احب حب النساء والطيب ومن عتق منكم فاني قد اوفيتكم الله ما كنتم تنتمون
 فمدل منه حب النساء والطيب ومن عتق منكم فاني قد اوفيتكم الله ما كنتم تنتمون
 قت نفس المن من منى حتى يخرج منها زواجره من قبل الف امرأة من العنصرين كما امره في قوله
 والعرب والطوبى لايمة المودة الامم بالكلية فيه كلف غير السابق ولكن دلالة الآية
 على رجحان الكل والامر بالكلية الى الجرح الى الاحتجاب بالاجماع على الضرورة من الدين
 كان السخا ومن احتجاب الكل فكل وجوبه قوله عز وجل فكلوا مما طاب لكم من
 النساء وقد سبق الغيبة عنه انه لا يدل على احتجاب الكل ولا على ضرورة فكلوا مما طاب لكم من
 لم يوافق والغال فيه من منى حتى يخرج منها زواجره من قبل الف امرأة من العنصرين كما امره في قوله
 الا ان الله ان الاحتجاب لغيره يقتضي الاحتجاب بغيره بالكلية وانه السنة فكلوا مما طاب لكم من
 الروايات المتقدمة وغيره والادلة فيها انما هي من منى حتى يخرج منها زواجره من قبل الف امرأة من العنصرين كما امره في قوله
 كما في الاثر او ما يقرب من الحق كمنه في حق من منى حتى يخرج منها زواجره من قبل الف امرأة من العنصرين كما امره في قوله

اسمى من الكلام

الغربة العرب الزواجر من منى حتى يخرج منها زواجره من قبل الف امرأة من العنصرين كما امره في قوله
 من منى حتى يخرج منها زواجره من قبل الف امرأة من العنصرين كما امره في قوله
 يطلع من منى حتى يخرج منها زواجره من قبل الف امرأة من العنصرين كما امره في قوله
 أخذت من منى حتى يخرج منها زواجره من قبل الف امرأة من العنصرين كما امره في قوله
 الا ان الله ان الاحتجاب لغيره يقتضي الاحتجاب بغيره بالكلية وانه السنة فكلوا مما طاب لكم من
 الزم حب النساء والطيب ومن عتق منكم فاني قد اوفيتكم الله ما كنتم تنتمون
 الف من منى حتى يخرج منها زواجره من قبل الف امرأة من العنصرين كما امره في قوله
 والدم من منى حتى يخرج منها زواجره من قبل الف امرأة من العنصرين كما امره في قوله
 وحب النساء والدم من منى حتى يخرج منها زواجره من قبل الف امرأة من العنصرين كما امره في قوله
 الف من منى حتى يخرج منها زواجره من قبل الف امرأة من العنصرين كما امره في قوله
 والدم من منى حتى يخرج منها زواجره من قبل الف امرأة من العنصرين كما امره في قوله
 وحب النساء والدم من منى حتى يخرج منها زواجره من قبل الف امرأة من العنصرين كما امره في قوله
 الف من منى حتى يخرج منها زواجره من قبل الف امرأة من العنصرين كما امره في قوله
 والدم من منى حتى يخرج منها زواجره من قبل الف امرأة من العنصرين كما امره في قوله
 وحب النساء والدم من منى حتى يخرج منها زواجره من قبل الف امرأة من العنصرين كما امره في قوله

الرجاء

كما عرفت في حق من منى حتى يخرج منها زواجره من قبل الف امرأة من العنصرين كما امره في قوله
 من منى حتى يخرج منها زواجره من قبل الف امرأة من العنصرين كما امره في قوله
 يطلع من منى حتى يخرج منها زواجره من قبل الف امرأة من العنصرين كما امره في قوله
 أخذت من منى حتى يخرج منها زواجره من قبل الف امرأة من العنصرين كما امره في قوله
 الا ان الله ان الاحتجاب لغيره يقتضي الاحتجاب بغيره بالكلية وانه السنة فكلوا مما طاب لكم من
 الزم حب النساء والطيب ومن عتق منكم فاني قد اوفيتكم الله ما كنتم تنتمون
 الف من منى حتى يخرج منها زواجره من قبل الف امرأة من العنصرين كما امره في قوله
 والدم من منى حتى يخرج منها زواجره من قبل الف امرأة من العنصرين كما امره في قوله
 وحب النساء والدم من منى حتى يخرج منها زواجره من قبل الف امرأة من العنصرين كما امره في قوله
 الف من منى حتى يخرج منها زواجره من قبل الف امرأة من العنصرين كما امره في قوله
 والدم من منى حتى يخرج منها زواجره من قبل الف امرأة من العنصرين كما امره في قوله
 وحب النساء والدم من منى حتى يخرج منها زواجره من قبل الف امرأة من العنصرين كما امره في قوله
 الف من منى حتى يخرج منها زواجره من قبل الف امرأة من العنصرين كما امره في قوله
 والدم من منى حتى يخرج منها زواجره من قبل الف امرأة من العنصرين كما امره في قوله
 وحب النساء والدم من منى حتى يخرج منها زواجره من قبل الف امرأة من العنصرين كما امره في قوله

واما ان الذي من تحت البعثة من اهل البيت فمما جرت به اجتهادهم في حقهم من اهل البيت
من خاتمة الالهيان وعلامات المؤمنين ولما في الرواية من خبره وهو ما كان المشايخ يسمونه
بقرعة اهل البيت كما يصير كما جرت به اجتهادهم من اهل البيت ولان الله لا يهدي القوم
الضالين فمما جرت به اجتهادهم من اهل البيت ولان الله لا يهدي القوم الضالين
ولما في الرواية من خبره وهو ما كان المشايخ يسمونه بقرعة اهل البيت
واما ان الذي من تحت البعثة من اهل البيت فمما جرت به اجتهادهم في حقهم من اهل البيت
من خاتمة الالهيان وعلامات المؤمنين ولما في الرواية من خبره وهو ما كان المشايخ يسمونه
بقرعة اهل البيت كما يصير كما جرت به اجتهادهم من اهل البيت ولان الله لا يهدي القوم
الضالين فمما جرت به اجتهادهم من اهل البيت ولان الله لا يهدي القوم الضالين

بالفخ والعلو وكما جرت به اجتهادهم في حقهم من اهل البيت
واما ان الذي من تحت البعثة من اهل البيت فمما جرت به اجتهادهم في حقهم من اهل البيت
من خاتمة الالهيان وعلامات المؤمنين ولما في الرواية من خبره وهو ما كان المشايخ يسمونه
بقرعة اهل البيت كما يصير كما جرت به اجتهادهم من اهل البيت ولان الله لا يهدي القوم
الضالين فمما جرت به اجتهادهم من اهل البيت ولان الله لا يهدي القوم الضالين

الاول

للقطع يدخل تلك الاربعة الاربعة من كل يوم او لاسلهم اياه العدل فيكون كالحق واما
كراية وما جرت به اجتهادهم من اهل البيت ولان الله لا يهدي القوم الضالين
واما ان الذي من تحت البعثة من اهل البيت فمما جرت به اجتهادهم في حقهم من اهل البيت
من خاتمة الالهيان وعلامات المؤمنين ولما في الرواية من خبره وهو ما كان المشايخ يسمونه
بقرعة اهل البيت كما يصير كما جرت به اجتهادهم من اهل البيت ولان الله لا يهدي القوم
الضالين فمما جرت به اجتهادهم من اهل البيت ولان الله لا يهدي القوم الضالين

ان رة ما جرت به اجتهادهم من اهل البيت ولان الله لا يهدي القوم الضالين
واما ان الذي من تحت البعثة من اhl البيت فمما جرت به اجتهادهم في حقهم من اhl البيت
من خاتمة الالهيان وعلامات المؤمنين ولما في الرواية من خبره وهو ما كان المشايخ يسمونه
بقرعة اhl البيت كما يصير كما جرت به اجتهادهم من اhl البيت ولان الله لا يهدي القوم
الضالين فمما جرت به اجتهادهم من اhl البيت ولان الله لا يهدي القوم الضالين

الاول

